ما هي أفضل أنواع الحدود السياسية الدولية

عبد المعطى أحمد عمران
المحاضر بمعهد الدراسات الدبلوماسية

تعتبر الحدود الدولية International Boundaries ظاهرة بشرية حديثة . و لم تكن الحاجة تدعو إلى تخطيط الحدود في مطلع التاريخ البشري اللهم إلا إقامة الأسوار القوية العالية بقصد الحماية وليس تحديد مناطق النفوذ ثم تطور الإنسان وأخذ يترك مناطق محايدة بينه وبين جيرانه عرفت بالتخوم Forntiers تمثل أقاليم انتقال بين سيادة دولتين متجاورتين ، وهي عبارة عن فواصل طبيعية يصعب اجتيازها إلا من نقاط معينة للمراقبة والدفاع وتحصيل الضرائب على التجارة عرفت في التاريخ الإسلامي باسم الثغور .

ثم أقيمت في بعض الأحيان دول حاجزة صغيرة Buffer States كمانع للصدام بين دولتين كبيرتين ، ويمكن في هذا المجال اعتبار بلجيكا وهولندا ولكسمبرج دولا حاجزة بين ألمانيا من جانب وفرنسا من جانب آخر . كما تقوم بولندا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا كدول حاجزة بين وسط أوروبا من ناحية والاتحاد السوفيتي من ناحية أخرى . وقد خشيت بريطانيا وهي في الهند من نمو روسيا القيصرية وتوسعاتها في القرن التاسع عشر ، ومن ثم خلقت دولا حاجزة تمثلت في أفغانستان ، بل وامتد إقليم Wakhan من أفغانستان على هيئة أصبع ليصل إلى سنكيانج ، ولعل ممالك نيبال وبهوتان وسيكيم في شمال الهند امتداد لهذه الأقطار الحاجزة .

وفي خلال القرنين الماضيين زادت أعداد الوحدات السياسية ، وزادت حاجة الدول إلى استغلال مناطق التخوم والمناطق العازلة ، ومن ثم كانت الحاجة ملحة للتحديد الدقيق الذي يؤكد الفصل المحدد بين سيادة دولة ودولة أخرى .

وظائف الحدود :

أولا : الدفاع عن الدولة وتوفير الأمن للشعب : وهذه تشترك فيها العديد من المصالح الحكومية للدولة مثل الحجر الصحي والحجر الزراعي ومراقبة ومنع دخول الأشخاص الخطرين على الأمن ، ومنع دخول الأفكار والمعتقدات الهدامة .

ثانيا : حماية الإنتاج الاقتصادي بفرض الضرائب الجمركية .

ثالثا : تنظيم التبادل الاقتصادي وخاصة تنظيم حركات القبائل الرعوية وحركة العمال بين الدول الصناعية ونظام تجارة المرور للدول الداخلية عبر أراضي الدول الواقعة على البحار .

رابعا : مراقبة وتنظيم انتقال الأفراد الأجانب ومدة بقائهم والغرض منه .

تصنيف الحدود :

ترتبط الحدود السياسية الحالية بثلاث مجموعات : من الظواهر الجغرافية الرئيسية هي : ـ

١ ـ الحدود التي ترتبط بالظاهرات الطبيعية .
٢ ـ الحدود التي ترتبط بالظاهرات البشرية .
٣ ـ الحدود التي ترتبط بالظاهرات الفلكية .

أولا : الحـدود الطبيعية :

ما من شك في أن الحد السياسي يكتسب منعة وقدرة على أداء وظيفته ، ومع ذلك فإن الإنسان قد لا يرى الاستناد إليها أحيانا . ويجدر بنا أن نستعرض القيمة الفعلية لكل ظاهرة طبيعية . ويجب أن نضع بداية في تقديرنا أمرين هامين :

الأول : أن ما يكسب الحد منعة ويؤكد دوره في الفصل يمكن أن يكون سبيلا للترابط . ومن ثم يجب أن ننتبه إلى أن الظاهرة الطبيعية إنما تخضع لظروف معينة في مساندتها للحد السياسي ، ولا تكاد تنطبق قاعدة مطلقة .

الثـاني : أن التـغيرات الكـثيرة والمستمـرة في المستويات الحضارية وزيادة حجم العلاقات بين الدول ومرونة وتطور المواصلات والزيادة السكانية المستمرة في حكم السكان في كل دولـة ـ كل ذلك مدعـاة للاتصال والتأثير على القيمة الفعلية للظاهرة الطبيعية .

ولهذا فإن الضرورة تتطلب دراسة موضوعية بدون كل ظاهرة طبيعية لمعرفة مدى مساندتها للحد السياسي ، وكذلك إبراز التناقض بين الفصل والوصل والتعرف على المشكلات السياسية التي تؤثر على علاقات حسن الجوار والتعاون بين الدول .

١ ـ الجبـال كحـدود طبيعيـة :

تعتبر الجبال من الحدود الطبيعية الجيدة وذلك نتيجة لعدة عوامل منها :

أ ـ وعورة التضاريس مما يجعل الانتقال أمرا شاقا .

ب ـ تخلخل الهواء في الطبقات العليا مما يقلل من النشاط عند الإنسان والحيوان ، ومن ثم يجعلها قليلة الموارد والسكان وذلك أساسا في الأقاليم الباردة .

جـ ـ انخفاض درجة حرارة الجهات المرتفعة في الأقاليم الباردة وهذا يحدد موسم الانتقال ويقصره على الأشهر الخالية من الثلوج .

د ـ أن كثيراً منها يعتبر فواصل طبيعية كجبال الهمالايا وجبال الأنديز .

وفي الجهات الاستوائية تكون الجبال اكثف سكانا . ولكن على العموم تتناسب مناعة الجبال تناسبا عكسيا وسهولة اجتيازها . والذي يتوقف على عدة عوامل منها ارتفاع الممرات بالنسبة لخط الثلج الدائم ودرجة انحدارها ، فمثلا جبال الألب ترتفع بالتدريج من السهول الألمانية والسويسرية نحو الجنوب وتطل على إيطاليا بطرقها الطبيعية وممراتها ، مما يقلل من مناعتها كحائل ضد غزو إيطاليا من الشمال ، ولذلك كان نابليون يطلق عليها لفظ « الخائن الأعظم » في حين أن شدة انحدارها جنوبا أي نحو إيطاليا قد جعل عبورها من الجنوب إلى الشمال أمرا عسيرا .

ومن أهم السلاسل الجبلية التي اتخذت كحدود سياسية سلاسل اسكندیناوه بين السويد والنرويج ، وجبال الألب بين إيطاليا وجيرانها وجبال البرانس بين أسبانيا وفرنسا ، وجبال الهملايا بين الهند والتبت .

غير أن اتخاذ الجبال كحدود سياسية لا يخلو من تعقيد ، فهذه الجبال غالبا يكون لها عمق أو عرض فأين يسير خط الحدود فيها ؟ وعادة ما تتكون من عدة سلاسل متوازية تفصلها عن بعضها أودية ، وأحيانا ما تسكنها جماعات وطدت نفسها واقتصادها على استغلال السهل والجبل معا . ولذلك نجد أن الخطوط التي تتبع السلاسل الجبلية كثيرا ما تكون مثار نزاع .

ولهذا فإن الحدود التي تتبع الجبال كثيرا ما تكون مثار نزاع على الممرات لأهميتها الاستراتيجية ، والنزاع

على خطوط تقسيم المياه لاستغلال مساقطها في توليد الطاقة الكهربائية ، مثل النزاع بين الولايات المتحدة وكندا في منطقة نيو انجلند ، وتلك التي بين كندا وألاسكا فهنا يظهر التعارض بين التعقيد التضاريسي والتحديد النظري ، وكذلك الحد من الأرجنتين وشيلي في جبال الأنديز ، فقد استمرت مثار جدال لمدة تبلغ نحو نصف قرن نتيجة الجهل بالظروف الجغرافية والتخمينات عن مناطق لم تكتشف تماما ، وأخيرا وصلت الدولتان إلى اتفاق عام ١٩٠٢ ، كذلك الحال في النزاع على الحدود بين الهند والصين في التبت .

وقد فقدت الجبال الكثير من قيمتها كحدود فاصلة طبيعية في عصرنا الحديث وخاصة بعد التقدم العلمي والتكنولوجي الكبير الذي جعل من الممكن إقامة الانفاق الطويلة في داخل أكثر الجبال ارتفاعا ووعورة مثل ما حدث في جبال الألب ، هذا إلى جانب أهمية التقدم الحديث في الطيران والذي اختصر الوقت اللازم لعبور الجبال اختصارا كبيرا .

٢ ـ الأنهار كحدود طبيعية :

قبل أن نتعرف على القيمة الفعلية لدور النهر في الفصل بين الوحدات السياسية يجب أن نضع في تقديرنا الاعتبارات الآتية :

أ ـ أن الأنهار من وجهة النظر الجغرافية كالجسم الحي تنتقل من مرحلة الشباب إلى النضج ثم الكهولة ، كما أنها تتغير جزئيا أو كليا بفعل عوامل التعرية المائية من نحت ونقل وأرساب وقد يكون التغير وليد الأسر النهري .

ب ـ أن الأنهار من وجهة النظر الاقتصادية أداة وصل لصلاحيتها للملاحة في مجاريها الدنيا والوسطى ، وقد تكون مجاريها العليا التي تكتنفها الجنادل والشلالات صالحة لتوليد الطاقة الكهربائية .

جـ ـ أن الأنهار من وجهة النظر السياسية تمثل قطبا مغناطيسيا يشد الناس للعيش على جانبيه ، ومن ثم تصبح النواة للتجمع البشري الذي يستفيد من ماء النهر ومن استخدام مساحات الأرض الطيبة على جانبيه ، ومجابهة خطر الفيضان ، ومجابهة خطر انخفاض المناسيب ، وضبط مياهه ، واتاحة الفرصة في النهاية لنشأة الكيان السياسي الموحد المتماسك الأمر الذي ساعد في العصور القديمة على نشأة كثير من القوميات والحضارة مثل الحضارة المصرية القديمة في وادي نهر النيل والحضارة البابلية في أودية نهري دجلة والفرات .

ونشير إلى أن وضع الحدود النهرية يتطلب غالبا مفاوضات كثيرة ، حيث لا توجد قاعدة واحدة لتخطيط الحدود الممتدة على طول الانهار ، فقد يتبع الحد السياسي منتصف المجرى ، وقد يتبع منتصف الجزء العميق من المجرى الصالح للملاحة ، وقد يتبع أحد شاطئ النهر لكي يدخل النهر كله في حوزة دولة ويحرم منه الدولة أو الدول الأخرى . وفي حالة ما إذا كانت هناك بعض الجزر في مجرى النهر فإنها كثيرا ما تكون محل نزاع بين الدول سواء لأهميتها الاقتصادية أو الاستراتيجية أو بالنسبة للنقل أو لمعاونتها على عبور النهر أو التحكم في مياهه .

ونجد أنه في العصر الحديث أصبح تقسيم مياه الري بالنسبة لبعض الأنهار التي تخترق أكثر من دولة يخضع لاتفاقيات ثنائية ، أو ربما معاهدات دولية ، ومثال ذلك اتفاقية تقسيم مياه نهر النيل بين الدول المنتفعة منه .

كذلك لمياه الأنهار أهميتها كمصدر لمياه الشرب والصناعة ، ونجد أن بعض الدول الصناعية تستخدم ٧٠٪ من جملة استهلاكها للمياه للأغراض الصناعية .

كذلك ظهرت في العصر الحديث أهمية الأنهار بالنسبة لإقامة محطات توليد الكهرباء عليها في مجاريها العليا بصفة خاصة ، وبجانب ذلك استغلالها كمصدر للثروة السمكية .

لهذه الأسباب مجتمعة نجد أن النهر كحد سياسي

فاصل بين دولتين أو عدة دول ، إما مصدراً للنزاع أو أساسا للتعاون .

وبرغم كل هذه العيوب نجد أن الانهار كثيرا ما تتخذ حدودا سياسية من أجل الراحة والتسهيل السياسي . مثال ذلك أن القوى الاستعمارية في افريقيا وأمريكا اللاتينية قد استخدمت الأنهار بكثرة لتحديد مناطق النفوذ لأنها ظاهرات طبيعية موجودة وواضحة لا تخطئها العين ، ولكنها سببت كثيرا من التفرقة بين المجتمعات فقسمتها بين نوعين من الاستعمار .

ومن أهم الأنهار التي استخدمت كحدود سياسية في أوربا جزء من نهر الراين فيما بين مدينتي بازل وراشتات كحد بين فرنسا والمانيا ، كذلك تسير معظم الحدود بين بلغاريا ورومانيا مع نهر الدانوب .

وفي أمريكا الشمالية تسير الحدود في قسم بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا مع نهر سنت لورنس . كما تسير في جز كبير منها بين الولايات المتحدة والمكسيك مع نهر ريو جراند . وفي أفريقية نجد أن نهر الكونغو بين زائير والكونغو برازفيل ، كما أن رافد الكونغو « الأوبانجي » يفصل بين زائير وجمهورية أفريقيا الوسطى .

ولا شك في أن مسار النهر يصبح حدا سياسيا جيدا إذا ما تصادف أنه حد لغوي أو اثنولوجي ـ وحدوث ذلك قليل مثل حدود بلغاريا ورومانيا على جانبي الدانوب ، ولهذا تلجأ الدول إلى تهجير السكان الأصليين من مواطنهم وتوطين أبناء الدولة محلهم ، وبذلك يصبح مسار النهر مرتبطا بالحد السياسي والقومي . مثال ذلك إعادة توطين الاتراك واليونانيين شرق وغرب نهر ماريتزا بعد أن هزمت تركيا في الحرب العالمية الأولى وقرر الحلفاء مد حدود اليونان في تراقيا إلى ذلك النهر . ومثل تهجير الألمان من معظم المنطقة التي تقع شرق الأودر ورافده نيسة بعد الحرب العالمية الثانية وتوسيع حدود بولندا غربا إلى مسار هذا النهر .

٣ ـ البحيرات كحدود طبيعية :

تتشابه البحيرات الدولية مع الأنهار في أنها يمكن اعتبارها عاملا موحدا للشعب أو الشعوب التي تقطن حولها أكثر من اعتبارها عامل فصل بينها ، إلا أن البحيرات أصلح من الأنهار كحدود سياسية بحكم اتساع سطحها ووقوع معظمها في مناطق جبلية وعرة ، وعدم تعرضها لما تتعرض له الأنهار من تغيير في المجرى أو التعرض لنتائج النحت والأرساب التي تؤثر على الحد السياسي وتتسبب في احتمال تفجر المشكلات .

والسؤال الآن هل تستطيع البحيرة التي تؤكد الاتصال أن تنهض بالانفصال ؟ للاجابة على هذا السؤال لا بد من معرفة طبيعة البحيرات وموقعها الجغرافي ومساحتها ونوع الشعوب التي تعيش حولها ومدى تقدمهم الفكري والحضاري . فإذا كانت البحيرة واقعة في مناطق بعيدة عن التجمع البشري ومساحتها صغيرة للغاية ويعيش حولها قبائل بدائية لا تعرف للحدود معنى ، في هذه الحالة لا تكون لهذه البحيرة أهمية كأهمية البحيرات العظمى مثلا ، إذ الوضع هنا يتطلب وضع حدود لتحديد المياه الاقليمية لحل الخلافات بين الدول فيما يتصل بتنظيم الصيد وعدم تلوث المياه وتنظيم الملاحة وجباية الضرائب .

أما كيف ترسم الحدود ؟ فلقد قامت العديد من المشاكل بين الدول فبعضها يحاول أن تسير الحدود مع امتداد الشواطئ بحيث تصبح مياه البحيرة في حوزته ، بينما يطالب الجانب الآخر أن تسير الحدود في وسط البحيرة . ولقد تغلبت اللجنة الدولية المكونة من الولايات المتحدة وكندا على معظم هذه المشاكل في رسم حدود بلديهما ـ ولقد كان للنتائج التي توصلا إليها ـ لحسن الحظ ـ أثر طيب في رسم بقية حدود العالم المائية . لقد توصلت اللجنة إلى أن ترسم شبكة من الخطوط التي تمتد بين كل زاوية من زوايا البحيرة مع مراعاة جميع التعاريج ثم تنصف تلك الخطوط ، وهكذا

طبقت معظم دول العالم هذا المبدأ وانتهت المشاكل بينها .

ومع ذلك فإن للبحيرات مشاكلها الأخرى ، فتقسيم البحيرات بين وحدات سياسية غالبا ما يحرم الدول من القيام بأعمال هندسية كبناء السدود ورفع مستوى المياه من أجل توليد الطاقة إلا باتفاقيات مسبقة . وكذلك لا يمكن استغلال الثروة السمكية أو المعدنية ـ إن وجدت ـ إلا باتفاقيات مسبقة أيضا . وفضلا عن ذلك فإن البحيرات تكون مجالا لتهريب البضائع والأشخاص لا يسهل التحكم فيه .

٤ ـ سواحل البحار والحدود السياسية :

تشكل السواحل البحرية حدودا سياسية مناسبة ـ ربما أكثر وضوحا وتحديدا من الجبال والأنهار ، فساحل البحر ، ولو أنه في حد ذاته منطقة انتقالية طبيعية وليس خطا فاصلا ، إلا أنه في الواقع يفصل بين أيكولوجيتين مختلفتين تماما هما اليابس الأرضي والمسطح المائي المالح .

وتكمن جودة سواحل البحار كحدود سياسية طبيعية في تناسب علاقة اليابس والبحر ونوعية البحار . ويمكن أن نميز بين نوعين من البحار هما :

أ ـ **بحار الاتصال** : تمتاز بأنها داخلية هادئة نسبيا ذات مجموعة جزرية في أغلب الأحيان ، وكان لها دور الوصل أكثر من الفصل في تاريخ وعلاقات الشعوب والحضارات ، ومن ثم كانت أقدارها السياسية متشابكة وهذه البحار المتوسطة هي :

١ ـ البحر المتوسط الممتد بين القارات الثلاث أوربا وافريقيا وآسيا .

٢ ـ البحر المتوسط الآسيوي ويتمثل في مجموعة بحار جنوب شرق آسيا بين الصين الجنوبية والهند الصينية من ناحية واليابس الاسترالي الشمالي من ناحية أخرى .

٣ ـ البحر المتوسط الأمريكي ويشتمل على مسطحين بحريين كبيرين هما خليج المكسيك في الشمال والبحر الكاريبي في الجنوب .

وخلاصة القول أن بحار الاتصال تنتابها تيارات سياسية متشابكة هي أولا سياسات الدول القومية المطلة على تلك البحار ، وثانيا الدور المؤثر لسياسات القوى الكبرى على مصير واستراتيجية القوى في تلك البحار .

ب ـ **البحار الفاصلة** : تشكلها المحيطات الواسعة مع استثناء جزء كبير من المحيط الهندي بين مدغشقر وشاطئ أفريقيا الشرقي والبحر العربي وخليج بنغال وجزر الهند الشرقية .

ولم تعد البحار الواسعة الآن عامل فصل ودفاع كما كانت في الماضي ، بل تحولت إلى طرق حركة للأموال والسلع والمصالح . وعلى سبيل المثال فقدت أمريكا عزلتها وفقدت المحيطات التي تحيط بها منعتها الدفاعية . وأصبحت أمريكا الآن في صراعها مع روسيا ترى حدودها الآمنة في وسط أوربا وشواطئ آسيا الشرقية والجنوبية الشرقية .

لكن الفصل والاتصال مسألة نسبية تظل مرتبطة بوجود علاقات تجارية وحركة مستمرة ، ونتيجة السياسات المختلفة التي يتبعها القادة والزعماء ، ونتيجة التغيرات التكنولوجية في أدوات الحرب البحرية . فالمياه لا تزال وكما كانت حاجزا قويا من حواجز الحدود ، ولكن السفن الحربية المزودة بالوقود الذري والقذائف الصاروخية فوق سطح الماء وتحته قد قللت كثيرا من أهمية البحر كحد دفاعي يمكن الاعتماد عليه بصفة مطلقة .

وبعبارة أخرى نلخص الموقف الخاص بقدرة الحدود البحرية على النحو التالي :

أ ـ المسطحات البحرية في حد ذاتها عائق أمام الغزو ، وبذلك تكون حدودا دفاعية طيبة .

ب : تعتمد جودة هذه الحدود البحرية على عدة شروط

أهمها وجود قوة بحرية تدعم هذه الامكانية الدفاعية الطبيعية .

جـ ـ تتغير امكانات الدفاع البحرية بتغير أساليب الحرب البحرية ومبتكراتها .

د ـ تتغير قيمة البحار كحدود مع تغيير السياسات الاقتصادية والعلاقات الدولية التجارية .

هـ ـ الحدود البحرية المطلة على بحار اتصال وحركة أعقد وأكثر من الحدود المطلة على بحار واسعة أقل حركة . وبذلك فإن الحدود المطلة على بحار الاتصال أضعف كحدود دفاعية من النوع الثاني من الحدود .

٥ ـ الغابات :

كانت من عوامل الفصل بين الأمم لكثافتها وظلمتها ورطوبتها وسوء مواصلاتها وانتشار الأمراض والأوبئة وكثرة الحيوانات المفترسة . من أجل ذلك لم يلجأ إليها سوى الشعوب المستضعفة . لقد التجأ إليها الروس في القرنين الثاني عشر والثالث عشر أمام غزو التتار . ووقفت مانعا أمام تقدم الامبراطورية الرومانية في أوربا ، وخاصة الكثيفة منها والتي تغطي المرتفعات . كما حالت دون تقدم التتار والمغول من مراعي الاستبس في وسط أوراسيا إلى غرب أوربا . كما عرقلت غابات الآردن Ardenne تقدم الجيوش الالمانية في بلجيكا ، وكانت عاملا مساعدا للدفاع عن فرنسا أثناء الحرب العالمية الأولى . ومارست فيها الشعوب حرب العصابات أو الاستنزاف مثل اليابان في حربها مع القوات البريطانية والفرنسية والامريكية ، وكذلك القوات الصينية في حرب التحرير الأهلية والقوات الفيتنامية في حربها ضد القوات الامريكية .

وتتفاوت الغابات كحدود سياسية حسب كثافتها وتدخل الانسان فيها ، ولهذا تضاءلت قيمة الغابات الأوربية كحدود فاصلة نظرا لأن معظمها قد أزيل وشقت فيها طرق كثيرة وأخرى دولية . بينما ظلت غابات الأمزون الكثيفة في أمريكا الجنوبية عصورا طويلة تحمي ولايات الاندين من غزوات المستعمرين نحو الغرب لصعوبة اختراقها . كذلك الحال بالنسبة لغابات افريقيا الاستوائية بسبب انتشار ذبابة التسي تسي .

ويعيب الغابات مشكلة صعوبة تحديد الحدود سواء على الخريطة أو الطبيعة لأن الأقاليم النباتية ليس لها حدود واضحة المعالم ـ هذا بالاضافة إلى أن مناطق الغابات دائما تسير والمناطق الجبلية الوعرة وهذا يضيف إلى مشكلة الحدود الغابية مشكلة الحدود الجبلية ـ هذا بالاضافة إلى التدخل البشري أمام تزايد السكان والحاجة إلى استغلال الأرض في إطار اقتصادي منظم .

وظاهرة طبيعية هذا شأنها قد تتحول بين يوم وليلة إلى الشكل الذي يفتقد فيه الحد السياسي كل مساندة تعينه في أداء وظيفته في الفصل بين وحدتين سياسيتين .

٦ ـ المستنقعات :

تختلف عن البحيرات والأنهار في أنها تعوق الاتصال بين الشعوب ، كما تختلف عن البحيرات في أن مساحة مسطحها المائي غير ثابت وذلك لتأثره بكمية الأمطار ودرجة الحرارة .

وهناك عشرات الأمثلة على دور المستنقعات في إقامة حدود دفاعية قوية طبيعية بالنسبة لكثير من المجتمعات البدائية : لقد منعت المستنقعات الواقعة على دلتا نهر الراين تقدم الرومان ، وحمت هولندا من جيوش الأسبان وحافظت على استقلال هولندا ، كما أخرت كشف القارة الأفريقية . ولمستنقعات الجزء الجنوبي من العراق تاريخ طويل في حماية الأقليات ، واستغلتها الدولة العثمانية للفصل بين ولاية البصرة وولاية بغداد . كما أن مستنقعات شمال الدلتا حمت مصر من الشمال باستثناء الحملة الصليبية على المنصورة ودمياط وحتى هذه فشلت أيضا نتيجة للدفاع المملوكي والاستعانة بمياه الفيضان .

ولم تفقد المستنقعات قيمتها تماما رغم استخدام المركبات البرمائية والقوارب العسكرية ، والدليل على ذلك أن مستنقعات دلتا الميكونج في فيتنام الجنوبية ظلت مسرحا لنشاطات الفيتكونج العسكرية طوال عشر سنوات ضد التكنيك العسكري الأمريكي .

وأعظم مبررات استخدامها كحدود سياسية كانت صعوبة عبورها وعدم جاذبيتها وقلة سكانها . فإذا ما قضى على هذه المبررات بعد تجفيفها تقل صلاحيتها للتحديد السياسي . ويكفي للدلالة على هذا أن التقدم البشري قد نجح في التغلب على مستنقعات بنسك وبريبت Prpet بين روسيا من ناحية وبولندا والمانيا من ناحية أخرى ، ولم تمنع هذه المستنقعات الاحتكاك والاتصال بين الدول التي تتاخمها .

٧ ـ الحدود الدولية في الصحاري :

قد تكون الصحراء حارة أو قد تكون باردة ولكنها في كل حالة تتسم بالفقر الشديد . ويضع بعض الجغرافيين الصحاري بعد المحيطات من حيث قدرتها على الفصل بين الدول ، وتقوم الصحراء أيضا بوظيفة الحماية ، ولهذا نجد أن صحراء كلهاري قد حمت قبائل البوشمن والهوتنتوت من غارات البانتو الذي استوطنوا شرق أفريقيا وجنوبها .

ولقد وقفت الصحاري عقبة في طريق تقدم الجيوش ، ولازال لهذا العامل أثره في العصر الحديث . كما وقفت الصحراء عائقا أمام توغل الحضارة العربية في داخل أفريقيا باستثناء تأثير محدود اقتصر على طريق القوافل . ويقال إن الصحراء الكبرى قد وقفت أمام زحف المسلمين إلى قلب أفريقيا ، وذلك ليس بصحيح لأن الإسلام تربى وترعرع في بيئة صحراوية ، وربما يرجع السبب إلى أن القوى البشرية التي حملت الإسلام لم تكن كبيرة واختارت التوجه نحو الاندلس وإلى معقل المسيحيين ، بدليل أنها لم تستطع حتى البقاء في الأندلس نظرا لصغر حجمها .

وتستطيع هذه الخصائص أن تكسب الصحاري قدرة على الفصل بين الدول خاصة إذا أضفنا خاصية قلة أو انعدام السكان . ومع ذلك فإن مثل هذا الحد السياسي لا يقف في وجه الحركة الفصلية سعيا وراء الكلاء والماء كما هو الحال في تحركات العبابدة والبشاريين من قبائل البجاة عبر الحد السياسي بين مصر والسودان .

واتبع المستعمر طريقة رسم الحدود الهندسية المستقيمة والتي تتمشى مع خطوط الطول ودوائر العرض على الخريطة ثم تعيينها على الطبيعة وذلك لعدم وجود ظاهرات طبيعية محددة يستند إليها . ثم أقيمت الأسلاك الشائكة أو الخنادق المستقيمة أو العلامات المبنية على أبعاد متساوية ينتشر على طولها مراكز للمراقبة والتفتيش الجمركي على المداخل الرئيسية ، ويصبح من المستحسن إذا مرت الخطوط بمراعي خصبة يرتادها الرعاة من الدولتين المتجاورتين أن تترك مناطق محايدة يتم الاتفاق على طريقة استغلال مصادرها الاقتصادية الأخرى غير المراعي مثل ما اتفق عليه بين المملكة العربية السعودية وكل من العراق والأردن .

ثانيا : الحدود الاصطناعية :

تستخدم في حالة عدم وجود ظاهرة طبيعية أو عندما لا يريد شعب العيش مع غيره أو عندما تمر الحدود بمنطقة متنازع عليها ولا توجد أية ظاهرة طبيعية أو بشرية تميزها . وتنقسم إلى قسمين هما الحدود البشرية والحدود الهندسية والفلكية .

أ ـ الحدود البشرية :

وتقصد بها تلك الحدود التي تفصل بين كيان بشري وكيان بشري آخر في وحدتين سياسيتين .

ولقد كتب الاستاذ أريك فيشر لمؤتمر باريس ١٩١٩ م قائلا إن اللغة هي أهم عامل بشري لرسم الحدود لأنها وسيلة التفاهم والتخاطب وهي الأساس الأول في تطور القومية ونموها ، وبها ينتشر الوعي القومي بين الأفراد .

أما العامل الثاني فهو وحدة العقيدة ، وعلى أساسها قسمت القارة الهندية إلى كل من الهند والباكستان . كما أن توحيد الجزيرة العربية تحت قيادة المغفور له الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود كان مبنيا على أسس دينية . وهناك عوامل عديدة أخرى في تكوين الوحدة البشرية مثل وحدة النشأة التاريخية والتقاليد والمصلحة المشتركة ، مثال ذلك قيام الاتحاد السويسري من أقاليم تضم لغات مختلفة وعقائد متعددة ، وبقاء الجمهورية اللبنانية بالرغم من اختلاف العقائد .

ولكن من الصعب أن نجد خطا واضحا يفصل بين شعبين متجاورين على أساس بشري سواء كان سلاليا أو لغويا أو حضاريا أو اقتصاديا ، إذ تختلط الشعوب بعضها مع البعض الآخر في مناطق الحدود ، اللهم إلا إذا لجأت الدولة إلى تبادل الاقليات كما حدث بين تركيا واليونان وبلغاريا ١٩٢٣ م . أو لجأت إلى التهجير القسري للأقليات كما حدث بالنسبة للألمان في كل من بولندا وتشيكوسلوفاكيا بعد الحرب العالمية الثانية .

وبما أن الظاهرات البشرية في تغير مستمر وليست في ثبات الظاهرات الطبيعية فإنها حدود مؤقتة وعرضة للتغير .

وإذا لم يرسم الحد السياسي لكي يراعى الواقع البشري والتجانس بين الناس من كافة الوجوه ، فإن هذا يعني أحد احتمالين ويتسبب كل منهما في خلق مشكلة .

الاحتمال الأول : اخراج قطاع من الناس خارج الوحدة السياسية ليعيشوا في الوحدة المجاورة وقلوبهم مشدودة إلى وحدتهم التي أخرجوا منها . مثال ذلك الحد السياسي بين السودان وارتريا والذي أخرج قطاعا من قبيلة البني عامر من الوطن الأم لذي يضم البجاة في السودان وجعلهم يعيشون في ارتريا وقلوبهم معلقة به .

الاحتمال الثاني : ضم قطاع من الناس في إطار الوحدة السياسية يعيش بإحساس الغريب مثل احساس الفرنسيين الذين يعيشون في الالزاس واللورين عندما تضم إلى المانيا .

ويمكن القول أن الحدود البشرية لا وجود لها في صورة خطوط إلا في أضيق الحدود ، ولا تظهر إلا بمعاونة عوازل جغرافية مانعة ، وإنما تظهر في صورة نطاقات انتقالية تسود فيها نسبة لا بأس بها من التجانس الديني ونسبة أعلى من التجانس اللغوي ، وإذا ما قدر للحد السياسي أن يكون مطابقا للواقع البشري فإنه يجنب الوحدة السياسية الكثير من المشكلات والتعقيدات التي تثير الاحساس بالقلق وعدم الاستقرار .

ب ـ الحدود الهندسية والفلكية :

هي حدود لا تستند إلى واقع طبيعي ، وهي إما حدود فلكية تتبع دائرة عرض أو خط طول ، أو تنشأ عن خطوط اتفاقية هندسية . وكلاهما لا يراعى فيه ظروف السكان ويتعارض مع ترابط الناس وتعاطفهم وتمزق وحدة الدولة بتقسيمها إلى دويلات رغم ارادة الشعوب كما حدث بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط حينما قسمت بين فرنسا وانجلترا في أعقاب الحرب العالمية الأولى . وأحيانا تفصل هذه الحدود المزارع عن مزرعته والراعي عن مرعاه . وأحيانا تقسم القرية الواحدة بل الأسرة الواحدة بين وحدتين سياسيتين ، ولهذا لا تصلح هذه الحدود أن تسير في المناطق المكتظة بالسكان ، ولن يكون لها أهمية إلا في المناطق غير المأهولة بالسكان تماما .

ونلاحظ أن رسم هذه الحدود يدل على جهل السياسيين الذين يخططون الحدود على موائد بطبيعة الأرض التي تخترقها هذه الحدود ، بل لم يزوروا مناطقها ولا يعرفون شيئا عن جغرافيتها ، ولم يأخذوا في الاعتبار أي مصالح للوطنيين إلا مصالحهم الاستعمارية .

ومن أمثلة الحدود التي تسير مع خطوط الطول الحدود الشرقية لافريقيا الجنوبية الغربية والحدود الشرقية

لولاية الاسكا ومعظم الولايات الاسترالية ، وكذلك خط الحدود المصرية الليبية التي تتبع في جملتها خط طول ٢٥ شرقا .

ومن أمثلة الحدود التي تسير مع دوائر العرض الحدود بين الولايات المتحدة وكندا والتي تسير مع خط عرض ٤٩ درجة شمالا ، وكذلك الحدود بين جمهورية مصر العربية والسودان ، وكذلك الحدود بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية التي تسير مع خط عرض ٣٨ درجة شمالا ، وكذلك الحدود بين فيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية والتي تسير مع خط عرض ١٧ درجة شمالا .

ومن أمثلة الخطوط الاتفاقية الهندسية ، الحدود بين المملكة العربية السعودية من جانب والمملكة الأردنية الهاشمية والعراق والكويت من جانب آخر .

ما هي أفضل أنواع الحدود ؟

بعد هذا التحليل لأنواع الحدود الطبيعية والبشرية نستطيع أن نقرر بأن لكثير من الحدود الطبيعية خصائص تساند الحد السياسي ومع ذلك لا توجد ظاهرة طبيعية بعينها توفر هذه المساندة ، ذلك لوجود عوامل كثيرة للتغير تقلل من القيمة الفعلية للحد السياسي الطبيعي وتتمثل هذه العوامل على سبيل المثال فيما يلي :

١ ـ التقدم المذهل في وسائل المواصلات وما يترتب عليه من سرعة الحركة في الحرب أو السلم معا .

٢ ـ زيادة حجم النشاط البشري بصفة عامة والتبادل التجاري بصفة خاصة ، وما يترتب على ذلك كله من احتكاك مباشر وغير مباشر بين الدول وتشابك المصالح .

٣ ـ الزيادة المضطردة في سكان العالم وفي كل دولة بحيث عظمت الكثافات السكانية قرب مناطق الحدود السياسية وزادت معها فرص الاحتكاك وتشابك المصالح وقيام المنافسة .

٤ ـ نمو الروح القومية وتجمع القوميات حول النويات الأساسية التي تمت من حولها في أوطانها مما كان سببا في فقدان الحدود لقدرتها على أداء وظيفتها .

ويوضح هذا لنا وجوب تناسق الحد السياسي مع أهداف الناس ورغباتهم لأن استقرار الدولة أمر يتصل بالناس ومصالحهم . ومن ثم فإن الحدود البشرية تكون أكثر وفاء واستجابة من الحدود الطبيعية في تحقيق الاستقرار وكفالة المصالح للشعوب .

وهذا بدوره ينقلنا إلى السؤال الهام وهو ما هي أفضل أنواع الحدود مادامت معظم هذه الحدود ليست بالحدود المثالية ؟

وللاجابة على هذا السؤال ، فقد افترض الكثيرون في الحد الجيد أنه الحد الاستراتيجي الذي لا يشجع على هجوم الجيران ، وفي الوقت نفسه يسهل الهجوم بالنسبة للدولة وظل هذا الشرط الحربي هو السائد في القرن التاسع عشر . والأمثلة على ذلك كثيرة منها ادعاءات روسيا فيما يختص بضم جزء من كاريليا عام ١٩٣٩ وذلك لوقوع لينينجراد على بعد ١٧ ميلا من مدى ضرب المدفعية الفنلندية . وعندما رفضت فنلندا هذا الطلب قامت حرب الشتاء ، وفي معاهدة موسكو ١٩٤٠ تقدم الاتحاد السوفيتي بنحو ٩٠ ميلا بعيدا عن لينينجراد . وكذلك الحال في مدينة بلفور Belfort الفرنسية ، فقد احتج الألمان عام ١٨٧١ بأن حدودهم تقع على مدى ضرب مدفعية هذه المدينة . كما أنه روعي في خط الحدود بين الهند والتبت أن يسير مع قمم الهيمالايا ، كما روعي في الحد بين الهند الصينية وبين تايلاند ترك مسافة على جانبي نهر ميكونج . وتتعدد الأمثلة على مراعاة الاعتبارات الاستراتيجية بترك أشرطة من الأرض الحرام . ولكن إذا كانت مثل هذه الاعتبارات صالحة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين إلا أنها فقدت صلاحيتها الآن في عصر الأسلحة الذرية والصواريخ وحرب النجوم .

ومهما يكن من أمر هذه الحدود فإنه يمكن القول بصفة عامة بأن « الحدود المثالية هي تلك التي تفصل

الدول والشعوب أو الأمم بعضها عن البعض الآخر فصلا تاما بحيث لا تترك ثغرة تهاجم منها الدولة وفي نفس الوقت تساعد الدولة على حماية نفسها » .

وختاما ، أرجو أن أكون قد وفقت إلى إظهار حقائق الموضوع .

والله ولي التوفيـــق ..

المراجع العربية

١ ـــ حسين حمزة بندقجي ، الدولة : دراسة تحليلية في مبادئ الجغرافية السياسية ـ الطبعة الثالثة ، جدة ، ١٤٠١ هـ ، ١٩٨١ م .

٢ ـــ صلاح الدين علي الشامي : دراسات في الجغرافية السياسية ـ الاسكندرية ١٩٧٣ م .

٣ ـــ عايدة بشارة ـ الجغرافية السياسية ، تطورها وفلسفتها الحديثة ـــ دار العلم للطباعة ، القاهرة ١٩٧٧ م .

٤ ـــ عبد العزيز طريح شرف : الأسس والمشكلات في الجغرافية السياسية ـــ الاسكندرية ١٩٦٣ م .

٥ ـــ عبد الفتاح حزين ، سمير الدسوقي : موضوعات في الجغرافية السياسية ١٩٨٢ م .

٦ ـــ محمد رياض : الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط ـ بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٧٩ م .

٧ ـــ محمد عبد الغني سعودي : الجغرافية والمشكلات الدولية ـ بيروت ١٩٦٨ م .

٨ ـــ محمد فاتح عقيل : مشكلات الحدود السياسية ـ منشأة المعارف ، الاسكندرية ١٩٦٧ م .

٩ ـــ محمد متولي موسى : الجغرافية السياسية ـ القاهرة ١٩٦٨ م .

١٠ ـــمحمد محمود الديب : الجغرافية السياسية ، أسس وتطبيقات ـ القاهرة ١٩٧٩ م .

١١ ـ محمد متولي ، محمود أبو العلا : الجغرافيا السياسية ـ القاهرة ١٩٧٠ م .

المراجع الأجنبية

1 — Boggs. S.W., International Boundaries : A study of Boundary Functions and Problems. New York, 1940 .

2 — Eric Fischer « On Boundaries » World Politics Vol. 1. (1948 - 1949) P. 169 .

3 — Fowcett, C.B. Frontiers, a study in political Geog. Oxford, 1918 .